نظام الحزب الواحد في تركيا

استمرت حركة التنظيم السياسي في صفوف الجيش العثماني مع بداية حرب الاستقلال وعلى اثر هزيمة الدولة العثمانية توقيع هدنة مودرس ١٩١٨،إذ شكلت جماعات وطنية شعبية للمقاومة كان اغلب أعضائها من جمعية الاتحاد والترقي الى جانب بعض ضباط الجيش والشخصيات البارزة من المثقفين ، وقد أطلق على هذه الجمعيات جمعيات الدفاع عن الحقوق والتي ظهرت في أزمير.

وقد انتخب مصطفى كمال رئيساً لجمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي في سيواس عام ١٩١٩ والتي تأسست نتيجة التحالف الضمني بين الطبقة الوسطى في المدن والمفكرين وضباط الجيش ومالكي الأرض ووجهاء الأناضول.

وقد ظهرت حاجة مصطفى كمال الى حزب سياسي كي يكون أداه للحكم بعد ان خلع السلطان محمد السادس ودعا لذلك عدد من المثقفين لتبادل الآراء حول هذا الموضوع ، كما قام بجولة في إنحاء البلاد وقد توصل الى ان جمعية الدفاع عن الحقوق بما لها من خبرة في العمل الوطني تمثل أساسا مناسبا لبناء حزب سياسي وقد كان مصطفى كمال على اتصال بجمعيات الدفاع قبل أن يتفرغ تماماً لقيادة العمل الوطني منذ تموز ١٩١٩.

وعلى اثر ذلك أصدر مصطفى كمال بيانا في كانون الأول ١٩٢٢ قال فيه انه سيكون حزبا باسم حزب الشعب وان هذا الحزب سينشأ على مبادئ جمعية الدفاع وقد نشأ حزب الشعب في عام ١٩٢٢ ليحل محل جمعية الدفاع والتي كانت أداة لتنظيم المقاومة ضد الغزو الأجنبي. وقد أعلن مصطفى كمال في ٨نيسان ١٩٢٣ مبادئ الحزب الستة والتي ارسي بموجبها البرنامج الانتخابي العام الذي خطط لانتخاب المجلس الوطني التركي الكبير من قبل الشعب وقد أصبحت هذه المبادئ بمثابة شعار حزب الشعب وقد وصف مصطفى كمال هذا الحزب بالقول (يعد حزب الشعب ممثلا لطبقات الشعب على اختلاف طوائفه ونزعاته والتي لزم عليها الوحدة بهدف خدمة مصلحة الوطن والمصلحة العامة وعلى هذا الأساس لايمكن الحديث عن تقسيم فئات الشعب الى طبقات لان حزب الشعب سيكون مدرسة للتربية السياسية لامتنا ولشعبنا التركي).

أما فيما يخص تنظيم حزب الشعب الجمهوري ، فأنه لم يكن ليرتكز على الخلايا والمليشيا والشعب الحقيقة ، وفي الحقيقة ان تنظيم الحزب يعد (حزب لجان) حيث يستمد أهميته من ملاكته أكثر من أهمية المنتسبين أليه.وقد بدأ الحزب في زيادة اجتماعاته الشعبية ومؤتمراته

بهدف تثقيف الجماهير سياسيا ، ولكن هذه الجماهير بالذات لم تكن مرغوباً بها من قبل الحزب الذي كان بدائيا في تنظيمه.

أما باب الانتساب الى الحزب فقد كان مفتوحاً ، وان عمليات الإخراج والتطهير لم تكن موجودة الحزب في داخل ولا توجد فيه لا استعراضات ولا نظام عسكري.

وكان جميع القادة في هذا الحزب وعلى مختلف المستويات منتخبين رسمياً.

الأسباب التي أدت الى عودة تركيا الى الإسلام بعد الحرب العالمية الثانية:

١- ان كثيرا من المفكرين والفلاسفة في تركيا أرادوا ترك تلك الفلسفة الوضعية العلمانية منذ الحرب العالمية الثانية.

٢- أصبحت هناك قناعة من قبل الحكومة التركية، ان النظام الجديد الذي يقوم على الإسلام من الممكن قيامه عن طريق أسلوب الثورة .

٣- بلورة وانتشار المفاهيم الديمقراطية والتي أدت الى زيادة الوعي السياسي للفلاحين في السياسة الداخلية.

٤-التهديد الذي مارسته السوفيت على تركيا بعد الحرب العالمية الثانية دفع القادة الأتراك الى التفكير بجدية في بناء الجوانب الخلقية والروحية والاجتماعية لان ذلك يؤدي الى

تقوية المجتمع ضد العدوان الخارجي والتمزق الداخلي.

وكان هناك اتجاهان فيما يخص المسائل الإسلامية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية :

١- يؤكد الاتجاه الأول على أعادة التعليم الإسلامي في المدارس والتقرب من العالمين العربي والإسلامي.

٢- هو اتجاه حديث اخذ يدافع عن الحرية الإسلامية وبالتالي يؤكد هذا الاتجاه على الفصل المطلق بين الدين والسياسة .

انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ في تركيا

كانت الدولة العثمانية ذات طابع حربي يلعب العسكر فيها دور حاسم في كثير من القضايا المهمة، ومع تأسيس الجمهورية التركية وتولي مصطفى كمال السلطة حاول جاهداً أبعاد الجيش عن لعب دور في السياسة والعمل الحزبي ، وعلى ذلك نجد أن دور الجيش في السياسة ظل

محدوداً منذ تأسيس الجمهورية وحتى عام ١٩٦٠ ،أما بعد هذا التاريخ فأننا نجد أن القوات المسلحة بدأت تكتسب خصوصية واضحة، أذ قامت في تركيا ٢٧ مايس ١٩٦٠ حركة انقلابية بقيادة قائد القوات البرية جمال كور سيل على حكومة مند ريس وكانت تقف وراء قيامها عدة أسباب منها سوء الأوضاع الداخلية وعدم قيام مندريس بتصحيح اخطائة واحترام الدستور وعدم الخروج عليه وقيامه باعتقال (٩) من الضباط وادعائه بأنهم يرومون إنشاء منظمة سرية في الجيش هدفها التحريض على الثورة ، وقد حاول مندريس تعزيز وتقوية وجهة نظره عن طريق حزبه السياسي لكن الظروف لم تساعده في هذا المجال لأن نواب الحزب الديمقراطي طالبوا مندريس بالاستقالة ، كما ان قيام مندريس باستخدام وحدات من الجيش ضد حزب الشعب الجمهوري أدى الى إثارة غضب قائد القوة البرية جمال كورسيل الذي لم يستشر ولم يعلم عن ذلك ، ولهذه الأسباب جميعا قامت الحركة الانقلابية في ٢٧مايس ١٩٦٠ وقد أعلن قادة الانقلاب بأن ثورتهم هي أداه لخلق الديمقراطية وهدفها إنقاذ إصلاحات أتاتورك وإعادة الكرامة والسمعة والهيبة للدولة من خلال إرجاع الديمقراطية من جديد وتجديد مفهوم الحرية والصحافة وإطلاق السجناء الذين تم توقيفهم على عهد الحزب الديمقراطي وأدانوا استخدام الدين من قبل الحزب الديمقراطي لأسباب سياسية وتشكيل لجنة من أساتذة الجامعات لوضع مسودة الدستور، وسوف يتم أعادة السلطة إلى المدنيين خلال ثلاثة شهور ولكن هذه المدة وصلت إلى سنة ونصف ، وقد قام قادت الانقلاب بتشكيل ما سمي ب(لجنة الوحدة الوطنية) والتي تكونت من ٣٧ عضوا وتركز برنامجها على:

١- ترسيخ العدالة والحرية بين المواطنين الأتراك.

٢- وضع خطة اقتصادية تقوم على زيادة فرص العمل والحفاظ على مستوى العيش العالي لجميع المواطنين الأتراك.

٣- المحافظة على دور تركيا في المجال الاقتصادي الدولي من خلال العمل على تطوير النشاط الاقتصادي.

٤- التأكيد على احترام حقوق الإنسان لجميع الأتراك.

وقد واجهت المؤسسة العسكرية في تركيا بعد هذا الانقلاب ثلاث مسائل وهي:

السياسة الاقتصادية ومحاكمة والدستور .

١-السياسة الاقتصادية

فقد وضع قادة الانقلاب خطة شاملة سياسة واقتصادية وليبرالية والعمل على أعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تخصيصات الراتب وانخفاض الأسعار والتأكيد على الإنتاجية والمكافأة ومقابل سياسة الحزب الديمقراطي إزاء الشرائح الاجتماعية أنشأ القادة العسكريون طبقة النخبة. كما قامت الحكومة الانقلابية بعدة خطوات للتأكيد على مبادئ العلمانية التي تبناها مصطفى كمال ومنها التأكيد على أن القران الكريم يجب أن يتلى بالتركية ، وبأن الأذان يجب أن يكون أيضاً بالتركية ، والعمل على إلغاء المولوية (الدراويش) والتي سمح لها من قبل مند ريس .

٢-**محاكمة أعضاء الحزب الديمقراطي** في محكمة يسأأدة (يسأأدة هي جزيرة صغيرة تقع في بحر مرمره وتبعد عن اسطنبول ١٢ ميلا)

أنشأ هذا الحزب عام ١٩٤٥على يد جلال بايار فقد تم اعتقال (٥٨٨) من قادة الحزب والذين أرسلوا الى ومنهم رئيس الجمهورية جلال بايار ، ورئيس الوزراء عدنان مند ريس ، وقامت لجنة الوحدة الوطنية بتأسيس مجلس العدالة العام لمحاكمة نواب الحزب بموجب النظام المدني العادي وقد اتهم جلال بايار ومند ريس وحكومته بإبطال دستور عام ١٩٢٤ومنع السلطة التشريعية من أداء واجبها وإسكات الصحافة وقمع الحقوق والحريات العامة وإقامة النظام الدكتاتوري

وأتهم مندريس بأنه قد أوصل الدولة إلى كارثة لفشله في وضع سياسة اقتصادية لتنمية الدولة، إلى جانب عمله ضد الطائفة اليونانية في أستنبول عام ١٩٥٥وقيامه مع بايار بمحاولة اغتيال اينونو، وقد أعدت المحكمة قرار الاتهام في ١٥ أيلول عام ١٩٦١وحوكم أغلب أعضاء الحزب بموجب المادة (١٤٦) والتي تنص (يعاقب بالإعدام الذين يشرعون جبراً في تغيير أو تبديل كل أو قسم من القانون الأساسي للجمهورية التركية أو إلغائه أو إسقاط المجلس الوطني التركي الكبير المشكل بموجبه أو منعه من أداء واجباته) وبموجب هذه المادة فقد تراوحت الإحكام على أعضاء الحزب الديمقراطي مابين السجن المؤبد إلى الإعدام ، أذ حكم على رئيس الوزراء مند ريس بالإعدام ونفذ هذا الحكم وحكم على رئيس الجمهورية بايار بالإعدام أيضاً وتم تغييره إلى المؤبد لكي لا يكون حديث في التاريخ التركي إن الدولة التركية قد أعدمت رئيسها وقد

أطلق سراح بايار عام ١٩٦٣ وأرسل الى العاصمة للمعالجة الطبية وقد اعفي عنه في تموز عام ١٩٦٦ .

وقد دبت الخلافات داخل لجنة الوحدة الوطنية بين الضباط الكماليين المناصرين لحزب الشعب الجمهوري والضباط الصغار والكماليين البيروقراطيين الدولانيون ، وقد بدأ هذا الصراع يتطور بين الجماعات المعتدلة والجماعات المتطرفة.

٣- وضع دستور للبلاد

فقد تعهدت لجنة الوحدة الوطنية عن طريق الجنرال كورسيل بإيجاد النظام الديمقراطي الجديد وعلى هذا الأساس فان أول عمل قامت به اللجنة هو تعيين لجنة من أساتذة القانون والمحامين وتحت أشراف رئيس جامعة أستنبول لوضع دستور للبلاد.

وقد جرت في تركيا بعد انقلاب ٢٧ مايس١٩٦٠محاولتان انقلابيتان :

الأولى : وتعود إلى بداية عام ١٩٦١ عندما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى السلوك السياسي الداخلي حيث قرر طلعت أيدمير مع مجموعة من الضباط الانقضاض على السلطة السياسية بعد ان طالبوا حكومة عصمت اينونو بأجراء انتخابات جديدة ،وإدخال إصلاحات جوهرية على مستوى السلطة التنفيذية ،الأ أن الحكومة رفضت هذه المطالب ، فقامت المحاولة الانقلابية في ٢٢شباط ١٩٦١الأ أنها باءت بالفشل.

الثانية: وقعت هذه المحاولة في مايس ١٩٦٣ وقد اشتركت فيها ثلاثة من المجاميع العسكرية وهي مجموعة الأربعة عشر ضابطا المنشقين عن لجنة الوحدة الوطنية برئاسة ارسلان توركش ، ومجموعة الأحد عشر ضابطا من القوة الجوية وقد أطلق عليهم مجموعة العصبة الجوية ومجموعة لأثنى بزعامة طلعت أيدمير وعشرين ضابطا وكانت المحاولة الانقلابية الثانية أكثر خطورة من الأولى واتسمت بطابع دموي.